سنة ١٩٣٠ (باسفيلد) والمراسلات الرسمية الاخرى على وضع المنظمة الصهيونية كهيئة عامة ممثلة للمستوطنين الصهيونيين في فلسطين.

(ب) اللجنة التنفيذية العربية/الهيئة العربية العليا

ان الاطار القانوني الذي فُرض على فلسطين كان قد حدده صك الانتداب الخاص بذلك الاقليم[٧٢]. لقد اشترط صك الانتداب، في مادته الثانية، على دولة الانتداب أن تهيىء لفلسطين «الظروف السياسية والادارية والاقتصادية» التي تضمن «تطوير مؤسسات الحكم الذاتي وكذلك حماية الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بغض النظر عن العرق أو الدين». اما المادة الثالثة، فقد الزمت دولة الانتداب بتشجيع الادارة الذاتية. وفي تلك الفترة، كان الشعب الفلسطيني يواصل تطوير الهيئة التي تمثله وتكون نابعة منه بعيداً عن سلطة الانتداب.

وقد ظهرت اللجنة التنفيذية العربية في اعقاب المؤتمر الفلسطيني العربي الذي عقد في حيفا سنة ١٩٢٠. وارسل المؤتمر الى المندوب السامي تقريرا مفاده أن المؤتمر يعتبر نفسه «الممثل قانونا لجميع طبقات الشعب الفلسطيني العربي وعناصره...»[٧٣]. واقترحت حكومة الانتداب على اللجنة التنفيذية العربية أن تشكل وكالة عربية تكون في «وضع مماثل تماما لذلك الذي منح للوكالة اليهودية» بموجب المادة الرابعة من الانتداب[٧٤]. وقد رفضت اللجنة ذاك الاقتراح على أساس أن القبول به سوف يعتبر اعترافا منها بالوكالة اليهودية[٧٥]، وان العرب باعتبارهم أصحاب الأرض الاصليين لا يستطيعون القبول بأي اقتراح من شأنه أن يضعهم على قدم المساواة مع اليهود[٧٦]. وقبل ذلك، رفضت اللجنة عرضاً من سلطة الانتداب يقضي بالاشتراك في المجلس التشريعي المشار إليه في دستور فلسطين. وكان الرفض مؤسسا على ان المندوب السامي البريطاني احتفظ لنفسه بصلاحيات واسعة تصبح معها صلاحيات المجلس اسمية، وأن الاشتراك الفلسطيني في هذا المجلس قد يتضمن اعترافا بالانتداب وخطته الرامية الى تأسيس وطن قومي يهودي في فلسطين[٧٧]. واخيرا اعترفت حكومة الانتداب باللجنة التنفيذية العربية ممثلا للشعب الفلسطيني. وقد اعترف لها بهذا الوضع حين ظهرت أمام لجنة التحقيق المكلفة بالبحث عن أسباب الاضطرابات التي وقعت سنة ١٩٢٩[٧٨].

وتأسست الهيئة العربية العليا ابان ثورة سنة ١٩٣٦[٧٩]. وكانت الهيئة عبارة عن جبهة عريضة ضمت الأحزاب السياسية في فلسطين جميعها[٨٠] واظهرت الهيئة درجة بارزة من الفعالية في اوساط الشعب الفلسطيني، حيث كانت لها شبكة من اللجان في القرى والمدن الفلسطينية[٨١]. وكانت القرارات الصادرة عن القيادة تنفذ في أنحاء البلاد جميعها.

وإن لم تكن الهيئة مسؤولة عن نشوب ثورة سنة ١٩٣٦ منذ البداية، إلا انه انيط بها، فيما بعد، مسؤولية العمليات الحربية والسياسية[٨٢]. وقد اعتبرت، من قبل العديد من الدول والمنظمات الدولية، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. وحين عقدت اللجنة البريطانية الملكية اجتماعاتها سنة ١٩٣٧، ظهرت أمامها الهيئة العربية، وبشكل غير